

Distr.
GENERAL

S/1999/181
19 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢١٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ "بغية مواصلة مساعدة حكومة هايتي عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي عليها، ... بما في ذلك توجيه الأداء الميداني للشرطة الوطنية الهايتية وتعزيز قدرة المديرية المركزية لقوة الشرطة على إدارة المعونة المقدمة إليها من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف". وفي ذلك القرار، طلب المجلس إلي "أن أقدم تقريراً عن تنفيذ القرار كل ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذه وحتى انتهاء ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير أنشطة بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والتطورات التي جددت في منطقة البعثة منذ تقديم تقريره المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (S/1998/1064).

ثانياً - الحالة السياسية

٢ - حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطورات مقلقة في الحالة السياسية في هايتي، تشير الشواغل من جديد بشأن استقرار ذلك البلد ومستقبل تحوله إلى الديمقراطية. ففي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، اتخذ مجلس الشيوخ قراراً بتمديد فترة المجلس حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وفقاً لدستور عام ١٩٨٧. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، صدق مجلس الشيوخ على المرشح المقدم من الرئيس رينيه بريفال لمنصب رئيس الوزراء، وهو جاك - إدوارد أليكسس، وزير التعليم السابق. وعقب ذلك بيومين، صوت مجلس النواب مصدقاً هو الآخر على ترشيح السيد أليكسس. وأصبح مطلوباً من السيد أليكسس بعدئذ أن يقدم تشكيل وزارته وبرنامجه كي يوافق عليهما البرلمان قبل إتمام عملية التصديق. بيد أنه على الرغم من المفاوضات التي جرت بين السيد أليكسس ومنظمة الشعب المناضل، التي تحظى بالأغلبية في البرلمان، لم يتسن الاتفاق على تشكيل الحكومة.



٣ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، اختتم البرلمان الهايتي دورته الاستثنائية، التي دعا إلى عقدها الرئيس بريغال للتصديق على ترشيح السيد أليكسس، وافتتح دورته العادية. ولم يحضر الرئيس بريغال. وفي وقت لاحق من مساء يوم ١١ كانون الثاني/يناير، أذاع الرئيس خطاباً على الأمة أعلن فيه، بالإشارة إلى قانون الانتخاب لعام ١٩٩٥، انقضاء مدد ولاية جميع النواب، وثلاث أعضاء مجلس الشيوخ (وهناك ثلاث آخر من الأعضاء انقضت مدة ولايته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) وجميع السلطات المحلية. وذكر الرئيس أنه طبقاً للدستور لا توجد لديه السلطة التي تخول له حل البرلمان أو تمديد ولايته. بيد أنه أوضح أنه هو ورئيس الوزراء لا يعتزمان أن يزاولا الحكم دون أي رقابة على عملهما، وناشد جميع قطاعات المجتمع أن تنضم إليهما في محاولة العثور على حل دستوري للأزمة. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الوزراء قراراً دعا فيه الوزراء المختصين والديوان الأعلى للمحاسبة والمنازعات الإدارية إلى تجميد الحسابات المصرفية للجمعية الوطنية واحتجاز مرتبات أعضاء البرلمان، وإلغاء جوازات سفرهم الدبلوماسية، ومصادرة أسلحتهم النارية.

٤ - وأدين خطاب الرئيس بريغال إدانة واسعة النطاق من أحزاب سياسية عديدة، باستثناء "لافانمي لافالاس". ووصفت بعض الأحزاب الخطاب بأنه بمثابة انقلاب وبأنه خطوة نحو الحكم الشمولي. ونشأ عن تلك الأزمة تحالف لأحزاب المعارضة (الملتقى التشاوري). وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وقع حادث أطلقت فيه النيران على أخت الرئيس بريغال وسكرتيرته الشخصية فأصيبت بجروح خطيرة وقتل سائقها.

٥ - وبذلت مساع عديدة قبل ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ من جانب البلدان المعنية، بما في ذلك فريق "أصدقاء الأمين العام بشأن هايتي"، وهم الأرجنتين وشيلي وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. بيد أنه كان واضحاً من خطاب الرئيس بريغال في ١١ كانون الثاني/يناير أن إعراب هؤلاء عن قلقهم لم يند على أي نحو في إقناع الرئيس بتغيير المسار الذي اختاره.

٦ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، برنار ميهيه، إفادة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي. وأدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة بعد تلك الإفادة، حث فيه على السعي إلى التوصل إلى حل تفاوضي للأزمة وإلى اتفاق عام على تشكيل مجلس انتخابي مؤقت يتمتع بالمصداقية. وحدث أيضاً إعراب دولي عن القلق إزاء ما شهدته هايتي من تطورات، وذلك في بيان صدر عن الاتحاد الأوروبي في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

٧ - ونتيجة لما ساورني من قلق بالغ إزاء تفاقم الأزمة السياسية، طلبت إلى ممثلي، جوليان هارستون، والمدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي، كولن غراندرس، القدوم إلى نيويورك لإجراء مشاورات ومناقشات داخلية مع فريق "أصدقاء الأمين العام بشأن هايتي" في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. واتفق جميع المشتركين في تلك المشاورات والمناقشات على أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ موقفاً مبدئياً إزاء الأزمة، وعلى أن يشرعوا معاً في إجراء مناقشات متوازية مع الرئيس ورئيس الوزراء

والأحزاب السياسية، للمساعدة على تسوية الوضع السياسي. واتفق على أن يتخذ البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن أساساً للمسااعي المشتركة والفردية.

٨ - والتقى ممثلي والمدير التنفيذي للبعثة المدنية الدولية في هايتي وممثلو "الأصدقاء" ثلاث مرات بالرئيس بريغال. كما رأس ممثلي مناقشات عديدة بين "الأصدقاء" وممثلي ما يزيد عن ١٦ من الأحزاب والمنظمات السياسية منذ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وأبلغ الرئيس بريغال بأن المجتمع الدولي لن يقدم دعمه إلا إلى عملية انتخابية حرة ونزيهة تشمل تشكيل مجلس انتخابي مؤقت يتمتع بالمصداقية، بالتشاور مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وتم التأكيد للأحزاب السياسية على أن من صالحها إجراء انتخابات حرة ونزيهة في المستقبل القريب وأنه ينبغي لها، تحقيقاً لهذا الهدف، أن تشارك على نحو بناء في تشكيل مجلس انتخابي مؤقت يتمتع بالمصداقية.

٩ - وقد شرع الرئيس بريغال في الحوار مع قيادات أحزاب المعارضة بغية التوصل إلى توافق في الآراء على إنشاء مجلس انتخابي مؤقت وإجراء الانتخابات. والتقى الرئيس بريغال مع ممثلي الملتقى التشاوري في ٢ و ٤ و ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، ولا تزال المفاوضات مستمرة.

١٠ - وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٩٩، تلقى مجلس الأمن إفادة إعلامية أخرى من الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، الهادي العنابي. وأدلى رئيس المجلس ببيان إلى الصحافة بعد تلك الجلسة الإعلامية حث فيه القيادات السياسية لهايتي على تذليل ما بينها من خلافات وإرساء الأساس اللازم لإجراء انتخابات مفتوحة وحرّة ونزيهة في وقت مبكر.

١١ - وقد طلب أعضاء البرلمان إلى محكمة النقض أن تستعرض الخلاف الدستوري القائم بين فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي. ونظرت محكمة النقض في ذلك الطلب في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٩، ولكنها لم تصدر حكمها بعد.

ثالثاً - نشر بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة

في هايتي وعملياتها

١٢ - من الجدير بالذكر أن مجلس الأمن قرر عند إنشائه بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي أن يتكون قوام البعثة من عدد يصل إلى ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بما في ذلك وحدة شرطة خاصة قوامها ٩٠ فرداً يتم نشرها ومعها الأفراد اللازمون للدعم، في مواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي، عن طريق دعم الشرطة الوطنية الهايتية والإسهام في إضفاء الطابع الاحترافي على عملها. وفي ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، كان عنصر الشرطة المدنية في البعثة يضم ٢٨٢ فرداً من ١٠ بلدان (انظر المرفق الأول).

١٣ - ولا يزال عنصر الشرطة الفني منتشرا في بورت - أو - برنس وفي جميع المحافظات التسع، كما أن وحدة الشرطة الخاصة لا تزال تركز في العاصمة. ولا يزال التدريب يشكل ركنا أساسيا في التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية الهايتية. ويعمل أفراد الشرطة المدنية وغيرهم من الشركاء الدوليين على نحو وثيق مع إدارة التدريب (مديرية المعاهد والتدريب) التابعة للشرطة الوطنية الهايتية لكفالة اتساق التدريب الذي يتلقاه أفراد الشرطة. ويواصل أفراد الشرطة، بمساعدة من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، تعلم السياسات والإجراءات والممارسات الجديدة التي تكمل التدريب الأساسي الذي توفره أكاديمية الشرطة. ولا تزال البعثة تركز تركيزا خاصا على تدريب الضباط ذوي المناصب الإشرافية، بتوفير التوجيه لهم في أداء واجباتهم الإشرافية ورصد أداء الشرطة الوطنية الهايتية.

١٤ - وتقدم البعثة المساعدة التقنية إلى مكتبي المدير العام والمفتش العام. ولا يزال بعض ضباط الشرطة المدنية منتدبين في مكتب المدير العام لتحسين الإدارة والكفاءة. وأتاحت البعثة أيضا للشرطة الوطنية الهايتية، تحت إشراف ضباط الشرطة المدنية، خمسة قوارب من طراز زودياك لتيسير الأعمال التي تضطلع بها الشرطة الوطنية على امتداد الساحلين الشمالي والجنوبي للبلد.

١٥ - وتجري البعثة تدريبا أسبوعيا منتظما على الإدارة وإجراءات الاعتقال والعلاقات مع المجتمعات المحلية والسيطرة على التجمعات وتجهيز البيانات والعلاقات بين القضاء والشرطة وحفظ السجلات وكتابة التقارير. وقد عززت هذه المهارات التقنية من مقدرة الشرطة الوطنية الهايتية وفعاليتها. ويولي ضباط الشرطة المدنية الأهمية الواجبة لأسلوب الشرطة المجتمعية بوصفه جزءا لا يتجزأ من برنامج التدريب الذي يضلّلون به، وذلك بهدف تنمية الثقة والتعاون بين الشرطة والشعب الهايتي. وفي سياق مشروع الحدود، نفذت الشرطة المدنية، بالتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية، دورة تدريبية مدتها تسعة أسابيع للضباط العاملين في مولباس، الواقعة على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية. وعن طريق مشروع غابة الصنوبر، تقدم الشرطة المدنية المساعدة في تحسين الحماية البيئية في المحافظة الجنوبية الشرقية. وكجزء من عمل الشرطة المدنية في توجيه الأداء الميداني للشرطة الوطنية الهايتية، يجري أسبوعيا تدريب نحو ٤٠٠ من أفراد الشرطة على المناحي المختلفة لعمل الشرطة.

١٦ - وتواصل البعثة تنسيق أنشطتها على نحو وثيق مع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج الثنائية، ومنها على سبيل المثال برامج كندا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وتعاون البعثة على نحو وثيق أيضا مع البعثة المدنية الدولية في هايتي في رصد مدى احترام قوة الشرطة لحقوق الإنسان.

١٧ - وعقب التدهور الذي حدث في الحالة الأمنية بعد ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (انظر الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه)، أخذت وحدة الشرطة الخاصة التابعة للبعثة في تقديم المساعدة إلى أفراد البعثة وعززت أنشطتها المتعلقة بحماية ممتلكات البعثة. ومنذ إنشاء البعثة، تعمل وحدة الشرطة الخاصة على مدار اليوم الكامل وتكفل للبعثة وأفرادها شبكة أمان متقنة توفر لهم الطمأنينة.

رابعاً - الشرطة الوطنية الهايتية

١٨ - تؤدي الشرطة الوطنية الهايتية عملها على نحو كفؤ ومثالي منذ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وظلت محافظة على حيادها سياسياً. وأعلن ممثلي الخاص ارتياحه للأداء المهني الذي تؤديه الشرطة في الحفاظ على القانون والنظام خلال هذه الفترة الصعبة. وقد أظهر مرفق الشرطة مرة أخرى مؤخرًا تمتعه بالافتقار المهني وضبط النفس في معالجة حادثة شملت أخذ رهائن في أحد المصارف الرئيسية في هايتي.

١٩ - وبعد الإجراءات التي اتخذها الرئيس في ١١ كانون الثاني/يناير، أعرب ممثلي عن شيء من القلق إزاء ما نجم عن ذلك من نقص في الرقابة البرلمانية على قوة الشرطة. واتفق في إطار مناقشة مع وزير الدولة لشؤون الأمن العام والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية على عقد المزيد من الاجتماعات المنتظمة بين الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي كي يتاح لبعثتي الأمم المتحدة درجة أوثق من التواصل مع العمل اليومي للشرطة الوطنية الهايتية.

٢٠ - وقوام الشرطة الوطنية الهايتية يناهز حالياً ١٠٠ ٦ فرد. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قام المفتش العام للشرطة الوطنية الهايتية بجولة شملت جميع مديريات المحافظات في البلد لتقييم المشاكل التي تعترضها ومواصلة تعزيز الهيكل المؤسسي للقوة. وانتقد المفتش العام تقصير بعض مشرفي الشرطة في اتخاذ تدابير تأديبية ضد بعض صغار الضباط. بيد أن محدودية الموارد المتاحة لمنصب المفتش العام تحد من فعالية ذلك المنصب.

٢١ - ولم يعين بعد خلفاً لمدير الشرطة القضائية الذي استقال في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، بدعوى وجود خلافات داخل الشرطة (انظر S/1998/786، الفقرة ٨، و S/1998/1064، الفقرة ١٦). وريثما يتم ذلك، شكل المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية لجنة لاستطلاع سبل تعزيز الشرطة القضائية.

٢٢ - وقد تحسن السجل العام للشرطة الوطنية الهايتية فيما يتعلق بحقوق الإنسان خلال الفترة قيد الاستعراض، وحدث انخفاض ملحوظ في بلاغات إساءة المعاملة خلال عمليات الاعتقال والاستجواب^(٩). بيد أنه لا تزال توجد مشكلة أفعال الإيذاء وإساءة السلوك الفردية التي يرتكبها بعض أفراد الشرطة. ومن الأمور التي لا تزال ذات أهمية حيوية في الحفاظ على مصداقية تلك المؤسسة وشرعيتها في أعين السكان قيام الشرطة بالتحقيق على وجه السرعة في المخالفات المدعاة واتخاذ تدابير تأديبية مناسبة ضد أفراد الشرطة المذنبين.

٢٣ - وقد اتخذ المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية تدابير احتياطية خاصة، بما في ذلك زيادة عدد الدوريات الليلية في بورت - أو - برنس، لمنع الجريمة خلال موسم أعياد عيد الميلاد والعام الجديد. وقد ساعد وجود الشرطة على هذا النحو الأكثر وضوحاً على إيجاد البيئة الهادئة نسبياً التي سادت خلال الموسم.

خامسا - نظام العدالة

٢٤ - اتسمت التطورات التي جرت في نظام العدالة خلال الفترة قيد الاستعراض بعدم الاتساق. ولم تتخذ وزارة العدل أية خطوات فعلية لتنفيذ خطة الإصلاح الاستراتيجية في الأجلين القصير والطويل، التي قدمتها اللجنة التحضيرية للإصلاح القانوني والقضائي في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٢٥ - ومنذ أن تخرجت الدفعة الأولى المؤلفة من ٦٠ قاضيا من معهد القضاء في أيار/مايو ١٩٩٨ (انظر S/1998/434، الفقرة ٧٣)، لم يتخذ أي إجراء لانتقاء مجموعة جديدة من القضاة للتدريب. بيد أن المعهد نظم في مناسبة اليوم الدولي للطفل حلقة دراسية بشأن القصر والنظام القانوني. ونظمت أيضا حلقات عمل بشأن الطب الشرعي لتحسين الخبرة الفنية في ذلك المجال. وعقدت دورة تدريبية مدتها أسبوعان في شباط/فبراير ١٩٩٩ لقضاة الصلح.

٢٦ - وقامت وزارة العدل، بالتعاون مع منظمات محلية ودولية، بتنظيم أنشطة مختلفة احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعقدت في أنحاء مختلفة من البلد اجتماعات تحت عنوان "أيام التدبر" تناول خلالها المشاركون بالمناقشة النظام القضائي.

٢٧ - وفي تطور إيجابي، تم إطلاق سراح أكثر من ٣٠٠ من المحتجزين انتظارا للمحاكمة من سجون بور - أو - برنس في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كجزء من الجهود المتعاضدة التي يقوم بها المسؤولون القضائيون بهدف تقليل الاكتظاظ الذي تعانيه السجون. ومعظم المفرج عنهم كانوا متهمين بتهمة بسيطة وقضوا فترات طويلة في الاحتجاز انتظارا للمحاكمة.

٢٨ - وفي نهاية عام ١٩٩٨، عمل خبير استشاري قانوني، عينته البعثة المدنية الدولية في هايتي، لمدة شهر مع أمين المظالم من أجل صياغة تقرير مكتب أمين المظالم عن سنته الأولى من العمل. وعملا على تعزيز مكتب أمين المظالم، مول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية تدريب موظفي المكتب، وعقد حلقات دراسية للشرطة الوطنية الهايتية بشأن مسائل حقوق الإنسان، وإصدار منشورات لتوعية الجمهور بدور أمين المظالم. بيد أن المكتب لا يزال يواجه صعوبات مالية تحد من قدرته على إنجاز ولايته.

سادسا - الأنشطة الإنمائية

٢٩ - كان أداء الاقتصاد الهايتي مشجعاً طوال عام ١٩٩٨، حيث بلغ معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ٣,١ في المائة بالأسعار الحقيقية. وتم أيضا تحقيق استقرار العملة الوطنية، الغورد. وحدثت للمرة الأولى منذ سنوات زيادة ملموسة في الانتاج الزراعي، وانخفض التضخم إلى ٨ في المائة وأمكن إبقاء العجز في الميزانية عند نسبة ١,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ومما شاع التفاؤل أيضا التحسينات التي أجريت في جمع الضرائب وبدئ برنامج طوعي للتقاعد المبكر لموظفي الخدمة المدنية. وبلغت حالات

التقاعد الطوعي خلال السنة الماضية حوالي ٥ ٠٠٠ حالة. وعلى الجانب السلبي، تأثر الاقتصاد تأثيراً معاكساً بفعل الإعصار جورج ومن جراء عدم التصديق على اتفاقات القروض مع المانحين الرئيسيين نتيجة للأزمة المؤسسية. فلا تزال الأحوال المعيشية لجزء كبير من السكان محفوفة بالخطر، على النحو الموضح في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر S/1998/1064، الفقرة ٢٣) وتقرير البنك الدولي عن الفقر في هايتي.

٣٠ - وأكد تقرير المنسق المقيم للأمم المتحدة الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أن الأمم المتحدة تمكنت من توفير المساعدة وفقاً للأولويات الوطنية، عن طريق برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، وأنشطة الإغاثة المتصلة بكارثة الإعصار، ومشروع الشرطة، وفي مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة الجمهور في الحكم المحلي، وحماية البيئة، وتعزيز المساواة، والصحة، والدعوة، على سبيل المثال.

٣١ - وعقدت حلقة عمل ثانية بشأن التنسيق فيما بين الوكالات في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقامت سبعة أفرقة مواضيعية بعرض أعمالها، وأفضى ذلك إلى توصيات بشأن العمل والتحليل البرنامجيين.

٣٢ - وأصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هو وشركاؤه، ورقة استراتيجية في شكل مذكرة استشارية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠١. وتدعو تلك الورقة إلى إعادة تركيز المساعدة التقنية في ثلاثة مجالات أساسية، هي: الحكم السليم، والعمالة المنتجة، والبيئة. وفيما يتعلق بالحكم السليم، يعتزم البرنامج الإنمائي تقديم الدعم في مجال توطيد الديمقراطية وسيادة القانون كجزء من برنامج فرعي خاص. وواصل البرنامج الإنمائي العمل مع بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لتقديم المساعدة التقنية إلى الشرطة الوطنية الهايتية. كما واصل البرنامج دعم أنشطة الإصلاح التي تضطلع بها الحكومة في مجال العقوبات، ولكن بمدخلات ميزانية مخفضة. ولا يبدو أن أيًا من المشروعين سيستطيع إنجاز أهدافه كاملة ما لم تدبر عاجلاً مصادر خارجية إضافية للتمويل.

٣٣ - ومن الأنشطة الإنمائية الأخرى التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة خلال الأشهر الماضية ما يلي: حملة للتوعية بشأن العنف ضد المرأة اشتركت فيها جميع وكالات الأمم المتحدة، وحلقة عمل بشأن ثقافة السلام عقدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج بشأن حقوق الطفل وتوفير العدالة للقصر اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومشروع للبيئة في منطقة الشمال الشرقي تديره السلطات المحلية ويضطلع به صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وإنجاز خطة البيئة الوطنية التي تتلقى المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتوعية الجمهور بشأن الصحة الإيجابية تحت رعاية صندوق الأمم المتحدة للسكان، والخطوات التحضيرية لتعداد عام ٢٠٠١ الذي سيضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، وحملة لتوعية الجمهور مدتها أسبوع واحد

قامت بها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، وقيام منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية بصياغة سياسة وطنية في مجال الصحة، وأنشطة غوثية قامت بها عدة وكالات في أعقاب كارثة إعصار جورج، بما في ذلك التركيز من جانب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية على الوقاية من الأوبئة، وقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصياغة مفهوم مشروع لتعزيز القدرة الوطنية على اتقاء الكوارث وإدارتها.

سابعا - ملاحظات

٣٤ - لا يزال القلق البالغ يساور المجتمع الدولي بشأن الأزمة في هايتي. فالبلد يشهد استقطابا متزايدا واستجدت فيه أخطارا جديدة تهدد الحكم الدستوري وتوطيد الديمقراطية. وأصبح هناك فراغ مؤسسي خطير لعدم وجود برلمان عامل. ويجب على جميع الأطراف الفاعلة السياسية أن تشرع في إجراء مفاوضات بناءة ومجدية تستهدف حل الأزمة. ولا يمكن حل الخلافات التي أدت إلى نشوء الأزمة الراهنة إلا عن طريق الحوار والرضا بالحلول التوفيقية.

٣٥ - وكما ذكرت في تقاريري السابقة ووفقا لما أكدته مجلس الأمن من جديد في الأسابيع الأخيرة، يجب إرساء الأساس اللازم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومبكرة في هايتي عن طريق تشكيل مجلس انتخابي مؤقت يتمتع بالمصداقية في أقرب وقت ممكن. وإيجاد مجلس انتخابي مؤقت يتمتع بالمصداقية وإجراء انتخابات مبكرة وشفافة أمران لازمان لتعزيز الإيمان الذي يتناقص لدى الشعب الهايتي بالعملية الانتخابية، بل وبالديمقراطية نفسها. ومن ثم يجب على السلطات الهايتية والزعماء السياسيين الهايتيين التفاوض بروح يسودها التسامح والتوفيق، بغية التوصل إلى اتفاق على مجلس انتخابي مؤقت بحيث ينشئ ذلك المجلس في وقت يتيح تنظيم الانتخابات الجديدة قبل انتهاء عام ١٩٩٩. ولا يمكن توقع تقديم أي مساعدة دولية، مالية أو غيرها، لأي انتخابات لا تفي بالشروط الأساسية للشفافية والمصداقية.

٣٦ - والأزمة السياسية الراهنة لها تأثيرات معاكسة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أصبح من الصعب بصورة متزايدة، لعدم وجود حكومة وهيئة تشريعية عاملتين، استغلال المساعدة الدولية أو تنفيذ المشاريع الإنمائية. كما أن انعدام التيقن السياسي لا يساعد على الاستثمار على صعيد القطاع الخاص. ويتعين على الفئة السياسية في هايتي أن تدرك أن من المرجح أن يصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على وكالات الأمم المتحدة الإنمائية أن تعطي أموالا لحكومة تفتقر إلى المصداقية الدولية.

٣٧ - وقد اتسم أداء الشرطة الوطنية الهايتية، خصوصا منذ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بدرجة عالية من الاقتدار المهني. وهذا أمر جدير بالإشادة البالغة نظرا لأنها أنشئت في بلد لا خبرة له من قبل مطلقا في مجال الشرطة المدنية. ومن المهم أهمية حيوية أن تحافظ الشرطة على حيادها السياسي. وهي محاولة تستهدف تسييس الشرطة الوطنية الهايتية ستعرض للخطر التقدم الحقيقي الذي أحرز خلال السنوات الثلاث الماضية وستقوض الثقة المتزايدة لدى الشعب الهايتي في مرفق الشرطة في بلده.

٣٨ - ومن الأمور التي تبعت على القلق ضالكة التقدم المحرز في تنفيذ إصلاح النظام القضائي. وقد شجعت السلطات الهايتية مرارا على جعل الإصلاح القضائي أمرا ذا أولوية عليا حيث أن سيادة القانون تمثل أساسا من أسس المجتمع الديمقراطي. وفي هذا الصدد تناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة لمكتب أمين المظالم لتمكين هذه المؤسسة المستقلة البالغة الأهمية من أداء عملها على الوجه الفعال.

٣٩ - وأود في الختام أن أثني على ممثلي ورئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، السيد جوليان هارستون، وكذلك على أفراد البعثة رجالا ونساء، الذين أسهمت جهودهم المشتركة في إضفاء الطابع الاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية.

الحواشي

(١) انظر استعراض حقوق الإنسان، تقرير ربع سنوي تعدده البعثة المدنية الدولية في هايتي، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

المرفق

تشكيل بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في
هايتي في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٩

البلد	وحدة الشرطة الخاصة	الشرطة المدنية
الأرجنتين	١٤٠	٥
باكستان		--
بنن		٦
توغو		٧
تونس		٣
السنغال		٨
فرنسا		٣٦
كندا		٢٤
مالي		٢٠
النيجر		٤
الهند		صفر
الولايات المتحدة الأمريكية		٢٩
المجموع الفرعي	١٤٠	١٤٢
المجموع	٢٨٢	

MIPONUH

U.N. Civilian Police

Mission in Haiti

- CP Civilian Police
- International boundary
- Departmental boundary
- National capital
- Departmental capital
- Town, village
- Main road
- Airport
- Airstrip

